

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2002/L.9
3 April 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٦ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

باكستان (باسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي): مشروع قرار

٢٠٠٢/... مناهضة تشويه صورة الأديان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن جميع الدول قد قطعت على نفسها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عهداً بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها على النطاق العالمي، دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٩٩٩/٨٢ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و ٢٠٠٠/٨٤ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و ٢٠٠١/٤ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١،

وإذ تؤكد من جديد أن التمييز ضد بني البشر على أساس الدين أو المعتقد يشكل إهانة لكرامة الإنسان وتكرراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ ترحب بتسمية الجمعية العامة سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، و
وإذ ترحب بما عُبر عنه في الإعلان من تصميم على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أعمال العنصرية وكره

الأجانب الآخذة في التزايد في كثير من المجتمعات، وعلى العمل على زيادة الوثام والتسامح في المجتمعات كافة، وإذ تتطلع إلى تنفيذ هذا الإعلان تنفيذاً فعلياً على جميع الأصعدة، بما في ذلك في سياق إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ ترحب بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦/٥٦ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات،

وإذ ترحب باعتماد إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في ديربان، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،

وإذ تعرب عن بالغ التقدير لحكومة تركيا لاستضافتها المنتدى المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والمعني بالحضارة والوثام: البعد السياسي، في اسطنبول في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ولما أسفر عنه من نتائج،

وإذ تشعر بالجزع لتأثير أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على الأقليات والطوائف الإسلامية في البلدان غير الإسلامية وللصورة السلبية التي تقدمها وسائط الإعلام عن الإسلام والقيم والتقاليد الإسلامية، ولاعتماد وإنفاذ قوانين تنطوي بصورة محددة على تمييز ضد العرب والمسلمين وتستهدفهم،

وإذ تعترف بأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية تؤكد الحاجة إلى تعزيز التسامح والتفاهم فيما بين مختلف الثقافات والتقدير المتبادل للقيم الثقافية والدينية،

وإذ تؤكد على أهمية احترام قيم جميع الثقافات والأديان والحضارات لإقامة عالم معولم حقاً،

وإذ تعترف بما تقدمه جميع الديانات من مساهمات قيّمة نحو إقامة حضارة عصرية،

وإذ تضع في اعتبارها ما يمكن أن يقدمه الحوار فيما بين الحضارات من مساهمات قيّمة في تحسين الوعي بالقيم المشتركة التي تتقاسمها البشرية جمعاء وتحسين فهم هذه القيم،

وإذ تلاحظ مع القلق أن تشويه صورة الأديان سبب من أسباب التنافر الاجتماعي وأنه يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان لأتباع الأديان،

وإذ تقدر بتعارض تشويه صورة الأديان والثقافات مع أهداف إقامة عالم معولم حقاً ومع تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تشير جزعها الحالات الخطيرة من التعصب والتمييز وأعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد وأعمال التهريب أو الإكراه بدافع التطرف الديني أو غير الديني، التي تحدث في أنحاء كثيرة من العالم وتهدد تمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تشدد على ضرورة الاعتراف بالتنوع الديني والثقافي والاختلافات في التصور والقيم وضرورة تقدير هذا التنوع وهذه الاختلافات،

وإذ تؤكد أهمية تهيئة الظروف التي تشجع على المزيد من الوثام والتسامح في المجتمعات وما بينها، وإذ تدرك أهمية التربية في ضمان التسامح إزاء الدين والمعتقد واحترامهما،

وإذ تشدد على أن للمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائل الإعلام دوراً هاماً تؤديه في تعزيز التسامح وحماية حرية الدين والمعتقد،

١- تعرب عن بالغ قلقها إزاء النظرة النمطية السلبية إلى الأديان؛

٢- تعرب عن بالغ قلقها أيضاً إزاء الربط المتكرر والخاطيء بين الإسلام وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب؛

٣- تلاحظ مع القلق اشتداد حملة تشويه صورة الإسلام ومعتقداته وقيمه والمسلمين، وتحديد سمات إثنية ودينية للأقليات الإسلامية في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المساوية؛

٤- تعرب عن قلقها إزاء أي دور تستخدم فيه وسائل النشر أو الوسائل السمعية البصرية أو الإلكترونية أو غيرها من الوسائل للتحريض على أعمال العنف وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتمييز ضد الإسلام وأي دين آخر؛

٥- تعرب عن بالغ قلقها إزاء البرامج والخطط التي تنفذها المنظمات/المجموعات المتطرفة والهادفة إلى تشويه صورة الأديان، وخاصة عندما تدعمها الحكومات؛

٦- تحث جميع الدول على أن تتخذ، في إطار قوانينها الوطنية، وطبقاً لللكوك الدولية لحقوق الإنسان، جميع التدابير المناسبة لمكافحة الكراهية والتمييز والتعصب وأعمال العنف والترويع والإكراه بدافع من التعصب الديني، بما في ذلك الاعتداءات على الأماكن الدينية، وأن تشجع التفهم والتسامح والاحترام في المسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد؛

٧- تشجب بشدة الهجمات والاعتداءات الجسدية على المنشآت التجارية للمسلمين والعرب ومراكزهم الثقافية وأماكن عبادتهم في أنحاء كثيرة من العالم؛

٨- تشجع الدول، على القيام، في إطار النظام الدستوري لكل منها، بتوفير الحماية الكافية من جميع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تشويه صورة الأديان وعلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز التسامح واحترام جميع الأديان ونُظم قيمها؛

٩- تؤكد الحاجة إلى تعزيز المعرفة بالحضارات والثقافات عن طريق الاتصال والتعاون لتعزيز القيم العالمية المشتركة، مثل القيم المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛

١٠- تطلب إلى المجتمع الدولي أن يشرع في حوار شامل لإيجاد ثقافة تسامح تقوم على احترام جميع حقوق الإنسان واحترام التنوع الديني، وتحت وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية على دعم مثل هذا الحوار والنهوض به؛

١١- تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تدرج وتعزز جوانب حقوق الإنسان في الحوار بين الحضارات، عن طريق جملة أمور، منها:

(أ) دمجها في حلقات دراسية مواضيعية ومناقشات خاصة بشأن المساهمات الإيجابية للثقافات والتنوع الديني والثقافي؛

(ب) تعاون مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع سائر المنظمات الدولية المختصة في عقد مؤتمرات مشتركة تستهدف تشجيع هذا الحوار وتعزيز فهم الطابع العالمي لحقوق الإنسان وإعمال هذه الحقوق على مختلف المستويات؛

١٢- ترحو من المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد أن يبحث حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم، مع الاهتمام بشكل خاص بالاعتداءات والهجمات الجسدية التي تتعرض لها أماكن عبادتها ومراكزها الثقافية ومنشآتها التجارية وممتلكاتها في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وأن يقدم دراسة أولية عما يخلص إليه من نتائج لتنظر فيها اللجنة في دورتها القادمة؛

١٣- ترحو من المفوضة السامية أن تقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين؛

١٤- تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.